**هل تذكرون احتلال وسط بيروت 2006 - 2008؟**

* [الدكتور طوني عطاالله](https://newspaper.annahar.com/author/25020-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%B7%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87)

* جريدة النهار تاريخ 26 تشرين الأول 2019 | 04:15

سقوط الحكومة الحالية تحت ضغط الشارع، وهو المطلب الرئيسي للتظاهرات الشعبية العارمة، ليس الوحيد في التاريخ اللبناني وإن كانت أسباب السقوط مختلفة. إذ سبق ان سقطت حكومة الرئيس عمر كرامي في 28 شباط 2005، وحصل تغيير ديموقراطي سلمي جاءت به انتفاضة الاستقلال. واكبت ذلك السقوط غضبة نواب المعارضة مع مئات آلاف من المواطنين احتشدوا، بالأعلام اللبنانية وسط بيروت، تجاه سلطة تابعة وأجهزتها القمعية والاستخباراتية، من دون ان تعكرها حادثة واحدة، ووسط متابعة على الفضائيات من عشرات الملايين من المواطنين العرب المتعطشين إلى تغيير ديموقراطي على الطريقة اللبنانية.

لا ينقص التاريخ اللبناني شواهد وحالات على رصانة الحركات والانتفاضات المطلبية الشعبية خصوصا لجهة الإبقاء على الطابع المطلبي السلمي الصرف بعيداً من المداخلات السياسية. المرسوم 1943 الصادر عام 1971 والذي رفع من نسب الرسوم والضرائب أدى إلى انتفاضة شعبية عارمة، وهو يشكّل حالة نموذجية في العمل الهادف وممارسة وسائل التأثير السلمي، بحيث اضطرت الحكومة إلى العودة عنه والرضوخ تحت ضغط الرأي العام الذي حرّكته الصحافة. انتظم التحرك في تظاهرات وإقفال عام في البلاد أياما عدة حتى لحظة سقوط المرسوم من دون أن تصل الأمور إلى فتنة.

**هل أضحت الحكومة حكومة أمر واقع؟**

إذا انتظرت الحكومة الحالية ان يحجب مجلس النواب عنها الثقة للإستقالة، فلن يحصل ذلك لأنها صورة مصغرة عن مجلس النواب تضم وزراء معيّنين من أحزابهم وكتلهم النيابية عن طريق المحاصصة المقيتة. فإذا كان رحيلها بالطريقة الدستورية غير ممكن عن طريق حجب الثقة عنها في مجلس النواب، فلا يتبقى من سبيل أمام غالبية اللبنانيين سوى إسقاطها في الشارع للخروج من الأزمة. لقد طالبت الأكثرية الساحقة من اللبنانيين باستقالة الحكومة وعبّر المواطنون عن فقدان الثقة بها، فإذا ما أصرّت الحكومة على البقاء خلافاً للإرادة الشعبية تحوّلت إلى حكومة أمر واقع، فاقدة الشرعية الشعبية، ومستمرة بحالة انقلاب على مبادئ الديموقراطية وتداول السلطة.

إصرار الحكومة على البقاء رغم كل ما حصل، يعني انها تحولت إلى سلطة عمياء تقع ضحية العمى في إجراءاتها وقراراتها. سلطة صمّاء لا تسمع وجع الناس ولا الاهانات التي تعرّض لها مسؤولون ولا تأبه للكرامات. سلطة فوقية عنيدة لا تريد ان تتزحزح عن مواقعها الحكومية وتسليم سلطة مستقلة صاحبة مهنية واختصاص واستقلالية للخروج من الأزمة المستشرية في البلاد، فتتحول إلى استعمال وسائل القمع ضد اللبنانيين كما شاهدنا في بعض مراحل التظاهرات الراهنة.

ان غياب ظاهرة الاستقالة في صفوف الوزراء مرتبط بنمط من السلوك لدى القيادات قائم على مواصلة الاستفادة من منافع الحكم ما دامت الحكومة لم تُستبدل. وتنبع هذه الظاهرة من عدوى الأنظمة السلطوية في المنطقة وضعف الثقافة الديموقراطية لرفضها الإذعان لمطالب الشعب، مصدر كل السلطات كما ينص على ذلك الدستور.

**خلقية التعاطي السياسي والمعاملة المتساوية**

يلفتك في البيانات والخطابات والنقاش الدائر حول حرية التجمّع انه كلما جرى الحديث عن الحق في التظاهر يغالي بعض الحقوقيين في تركيزهم على ان الحق في التظاهر لا يجيز قطع الطرق. تطرح هذه المسألة موضوعان مختلفان:

1. خلقية بعض السياسيين الذين يقبلون بالتظاهر واحتلال الأمكنة العامة أو لا يقبلون به بحسب موقعهم، وينكرون ذلك على خصومهم، وهو ما يمكن تسميته بظاهرة الإنفصام في السلوك.

2. مع كل التأكيد والاصرار والموافقة على وجوب صون حرية التنقل، إلا ان إشاحة النظر عن السوابق التاريخية تجعل من الدعوة طرحاً غير متماسك أو مقنع. هل نسينا إقفال بل احتلال وسط بيروت؟ يوم بدت كل السلطات عاجزة عن أي اختراق لفتحه! ومَن احتل وسط بيروت؟ إن حالة الوسط التجاري أعوام 2006 - 2008 هي أبرز مثال على الإغتراب السياسي. ليس ما جرى في هذا الوسط آنذاك تظاهراً ولا اعتصاماً ولا تعبيراً عن الرأي، بحسب المعايير الحقوقية، بل تعدٍ على حقوق الناس في التنقل والعمل والملكية. كفى إلهاء الناس بسجالات قانونية عقيمة!

استهلكت كل الأكاذيب والوعود. واستهلكت كل وسائل الاحباط والتلاعب بالتظاهرات والمخادعة. لم تُعدم السلطة الحاكمة اليوم وبعض الأحزاب المشاركة في الحكومة وسيلة إلا لجأت إليها لمنع سقوط الحكومة والاستمرار في الاستئثار بالسلطة. استخدمت كل التقنيات من محاولة إضعاف الروح النضالية لدى الشعب اللبناني، إلى المماطلة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتغيير والهروب من المطالب، أو برمي الكرة في ملعب المواطنين إمعاناً في إخفاء العجز الرسمي والتقاعس عن التغيير على طريقة: "إني على استعداد لألتقي ممثلين عنكم... أنا بانتظاركم". من حسن الحظ ان الأوروبيين فهموا لبنان أكثر من مسؤولينا في الطبقة الحاكمة اليوم. كتب لي أحد عمداء الجامعات العريقة في فرنسا تعليقاً على ما يدور اليوم في لبنان: "الشعب اللبناني هو شعب عظيم كفيل بإظهار قدرته في التخلص من حكم الفساد والعشائرية واللاعدالة الذي يخنق لبنان".

وسائل تلاعب كثيرة استخدمتها السلطة. ذُكر ان الثورة بدأت بتشجيع جهات حزبية فاعلة لعناصر منها ولمواطنين منتفضين بهدف الاقتصاص من أحد حلفائها إذعاناً لأوامر خارجية. وحين أفلتت اللعبة من أيديها، حاول بعض عناصر الأحزاب الممسكة بالسلطة تعكير صفو الاحتجاجات السلمية بإرسال عناصر على دراجات نارية للاعتداء على المتظاهرين، أو اختراق ساحات التجمعات لذرّ بذور الفوضى وتخويف المشاركين.

شعرت الأحزاب الحاكمة التي كانت حتى الأمس القريب ممسكة بالأرض، لاسيما منها المرتبطة بالخارج، انها تفقد نفوذها، لذلك ترفض خسارة سيطرتها السياسية، الأمر الذي قد تقرر معه وضع لبنان أمام الحديد والنار والدم لتخليد نفسها في السلطة، والاختباء وراء صدامات مفتعلة. تمارس الطبقة السياسية تجاه المطالب الشعبية المحقة سياسة الآذان الصمّاء، وبخاصةٍ في رفضها التنحي أو الاستقالة نزولاً عند تلك المطالب. ولذلك، فإن كل شيء يمكن ان يلتهب بصورة خطيرة للغاية، مما يحمّل الطغمة الحاكمة مزيداً من المسؤولية عن أي نقطة دم قد تقع لأنها تتعنت في موقفها وترفض الإرادة الشعبية بوجوب الاستقالة فورا.

تدخّل الجيش في اليوم الأول لمنع العناصر المخربة من إحداث الشغب في صفوف أصوات ملايين المواطنين المحتجين، ثم ما لبث ان ارتد في اليوم التالي ضد المتظاهرين وحاول قمع الانتفاضة في محلتين أساسيتين هما جل الديب وزوق مكايل تنفيذًا لأوامر سياسيين، رغم بيان عن حماية المتظاهرين. افترش المواطنون الأرض لمنع القوى الأمنية من إزاحتهم. وظهر تاليا مشهد التحام رائع حيث احتضن المواطنون الجيش بأبهى صور. بعد ذلك، حاولت بعض أحزاب السلطة إنزال بعض محازبيها للاصطدام بالمتظاهرين بهدف وضع حدٍ للإنتفاضة العارمة، وبعضهم كان يحمل السكاكين بما يذكّر بتظاهرة البلطات والسواطير أيام حكم الوصاية.

**الحاجة إلى قرارات جريئة**

لا بد من التذكير بان حرية الاجتماع يقصد بها انها حرية مكفولة، فلا يكفي لأحد التجمعات ان تبرز تظاهرة مضادة في المواجهة تتهدد النظام العام كي يصح اعتبارها بأنها تُشكل سبباً مانعاً للتظاهر. ان السلطة لا يمكنها ان تمنع التجمّع إلا في الحدود التي لا تملك فيها الوسائل الضرورية لضمان الأمن والنظام، وبخلاف ذلك فإن تدبير المنع يُشكل مكافأة للتظاهرة المضادة التي تنظمها أحزاب السلطة، وإلا فإنه يُخشى منع كل التجمعات لمجرّد التهديد بقيام تظاهرات مضادة.

تقف الحكومة اليوم عند مفترق كبير. امامها نماذج وحالات كثيرة، يمكنها ان تختار منها ما تشاء. هنا تبرز الحاجة إلى قرارات تتحلى بالشجاعة والجرأة وبالانفتاح الديموقراطي في تطبيق مبادئ العدالة والقانون، وليس مجرّد تهديد المتظاهرين باجتماع مجلس الأمن المركزي. كم تبدو الحاجة ماسة إلى قرارات شجاعة تعمّق ثقافة الديموقراطية على أنقاض ثقافة العنف والترهيب. والتاريخ خير شاهد على إجراءات الحكومة في تصحيح مسارها أو في الذهاب إلى مجاهل الذاكرة.